

البورصة تحافظ على صعودها... والمؤشر العام يرتفع 14.8 نقطة

بشأن تفعيل الاتفاقيات الإطارية واستخدام البوابة الإلكترونية للشراء «المالية» تجري مباحثات أولية للمسودة المقدمة من البنك الدولي



لجنة جماعية للمسؤولين مع وفد البنك الدولي

كما تتيح للمصة لأصحاب الشأن بمتابعة عملية الشراء بطريقة واضحة وشفافة. كما تنص المادة 13 من القانون على جواز اللجوء إلى منافسات الشراء الجماعي والممارسات الإلكترونية واتفاقيات الشراء الأطارية وفقاً لظروف التعاقد وملاسياته وطبقاً للأحكام المنظمة لتلك الأساليب في هذا القانون ولائحته التنفيذية. ويتفق الهدف الرئيسي من هذا المشروع في تنفيذ نظام مشتريات إلكترونية لتحويل أعمال المشتريات العامة المحددة وإنشاء نظام مشتريات وطني فعال قادر على تحسين الشفافية في إجراءات وممارسة المشتريات، وتحسين كفاءة عملية المشتريات بما يشمل المدفوعات وتقليل وقت دورة المشتريات. ومن الجدير بالذكر، أن زيارة البنك الدولي لوزارة المالية استمرت على مدار ثلاث أيام من خلال عدد ورش عمل تم من خلالها مناقشة وبحث سبل تطبيق المذكرة الإرشادية للاتفاقيات الأطارية واستخدام البوابة الإلكترونية للشراء العام على أن يتم تجديد الزيارة خلال الأسابيع المقبلة لمزيد من المباحثات.

أعلنت وزارة المالية عن إجراء مباحثات أولية للمسودة المقدمة من البنك الدولي بشأن آليات تفعيل الاتفاقيات الإطارية وإرشادات استخدام البوابة الإلكترونية للشراء العام للخصوص عليها في قانون المناقصات العامة 49 لسنة 2016، وذلك سعياً من الوزارة إلى ترشيح الإنفاق ووقف الهدر المالي في نظام المشتريات. وعلى هامش اجتماعات وزارة المالية مع البنك الدولي، قال الوكيل المساعد لقطاع شؤون التخزين ونظم الشراء عبدالحسن الطيار «تأتي هذه الاجتماعات الأولية مع البنك الدولي في ظل مساعي الوزارة لإيجاد أفضل الآليات لتطبيق التعميم رقم 2 لسنة 2017 بشأن نظم الشراء للجهات العامة، حيث قام البنك بعرض تصورات ومفترحاته حول سبل تطبيق الاتفاقيات الإطارية والبوابة الإلكترونية للشراء العام مع البنك الدولي». وفقاً للقانون المناقصات العامة فإن البوابة الإلكترونية للشراء العام تهدف إلى إيجاد منصة إلكترونية يمكن من خلالها عرض المزايدات والمشتريات الحكومية ضمن الحكم الرشيد والقيمة مقابل المال في المشتريات الحكومية.

تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزايدات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإبراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. أما سوق المزايدات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوفين الأولي والثانوي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياساً بآليات العرض والطلب المحلية. على جانب آخر أعلنت شركة البورصة مواعيد التداول بالسوق خلال شهر رمضان المبارك موضحة أن فترة مزاد الافتتاح ستبدأ الساعة 10:30 صباحاً حتى الساعة 10:40 صباحاً. وقالت البورصة في بيان على موقعها الإلكتروني أن جلسة التداول المستمر سوف تمتد من الساعة 10:40 صباحاً حتى الساعة 1:05 ظهراً. وفيما يتعلق بجلسة مزاد الإغلاق أشرت بأنها ستبدأ عند الساعة 1:05 ظهراً عقب انتهاء جلسة التداول المستمر وستمتد حتى الساعة 1:15 ظهراً مبيّنة أن جلسة الشراء الإجمالي ستبدأ عند الساعة 1:30 ظهراً وتستمر حتى الساعة 1:45 ظهراً.



ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

الكويت) حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستغلق الأوامر القائمة في نظام التداول التي تعزّزاً لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية. وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لأراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى

وتكاثرت شركات (بوبيان ب) (ميزان) (وجي اف انش) (المباني) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (صناعيات) و(زين) (جي اف انش) و(بوبيان ب) الأكثر تداولاً من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضاً فكانت (زين) و(اجيليتي) و(بنك بوبيان) و(بينك). وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 47 شركة وانخفاض أسهم 50 أخرى في حين كانت هناك 16 شركة ثابتة من إجمالي 113 شركة تمت المتاجرة بها. وتطبيق شركة (بورصة

تكاثر) عن حصول شركة زميلة على حكم قضائي علاوة على إتمام عمليات شراء لأشخاص مطلعون على أسهم شركة (القرين لصناعة الكماويات الإلكترونية) وكذلك المصاحبا مكملاً وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 14,08 نقطة ليمبلغ مستوى 4828,6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,29 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 48,6 مليون سهم تمت من خلال 2679 صفقة بقيمة 9 ملايين دينار كويتي (نحو 29,7 مليون دولار أمريكي). في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 25,7 نقطة ليصل إلى مستوى 4884,2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,53 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 29,8 مليون سهم تمت عبر 1554 صفقة بقيمة 2,4 مليون دينار (نحو 7,9 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 7,6 نقطة ليصل إلى مستوى 4797,2 نقطة بنسبة ارتفاع 0,16 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18,8 مليون سهم تمت عبر 1125 صفقة بقيمة 6,6 مليون دينار (نحو 21,7 مليون دولار). وتابع المتعاملون إعلاناً من شركة بورصة الكويت بشأن إيقاف أسهم شركة (الأسان للاستثمار) بناء على قرار الجمعية العامة اعتباراً من يوم الأحد المقبل لحين الانتهاء من إجراءات تخفيض رأسمالها. كما تابع المتعاملون إشباحاً تصحيحياً من شركة (أولى

بمشاركة مسؤولين في الهيئة العامة للقوى العاملة

«الغرفة» تجتمع بممثلي الاتحادات النوعية بالقطاع الخاص

التي تكتنف هذه العمالة ومثما التخلي عن خبرات يصعب تعويضها والتي تتوفر لدى هذه العمالة نتيجة الفترة الطويلة التي قضاها في ميادين العمل، والتضييق على صاحب العمل في تشغيل من يراه محققاً لمطالباته، وعدم احترام حقه في اختيار أو استبقاء الخبرات التي شارك في صنعها ونهيتها، خاصة وأن معظم العاملين من هذه الفئة ممن حضروا إلى البلاد منذ فترة طويلة وأدوا خدمات طيبة كل في مجاله، وأن استمرارهم في قطاعهم في البلاد يعتبر دليلاً على قدرتهم على العطاء وحسن ارتباطهم بالجهات التي عملوا لديها دون إحلال بالآمن والنظام العام وكذلك السلوك المهني والاجتماعي. وفي نهاية اللقاء تم الطلب من الاتحادات بارسال مرشحاتهم واقتراحاتهم حول مشروع القرار إلى الغرفة، والتي ستقوم بدورها بالتواصل مع الهيئة العامة للقوى العاملة للوصول إلى صيغة توافقية تلبي احتياجات القطاع الخاص وتنبض في مصلحة الاقتصاد الوطني.



جانب من الاجتماع

على بعض الظواهر السلبية ومنها ظاهرة التستر التجاري «التضمين». وقام ممثلوا الاتحادات بعرض وجهة نظرهم حول هذا القرار، وأوضحوا أن القرار قد يكون إيجابياً في بعض الجوانب ولكن ينبغي مراعاة أصحاب الخبرات بعض الأوضاع الإنسانية والمهنية

واتحاد أصحاب المدارس الخاصة، واتحاد الصناعات واتحاد شركات الاستثمار واتحاد وكلاء السيارات. وقد عرض ممثلو الهيئة الدوافع نحو إصدار هذا القرار. وبينوا أن الهدف هو تنظيم سوق العمل واتاحة الفرص للعمالة الشابة سواء من المواطنين أو الوافدين، والقضاء

الحكومية المعنية قبل إصدار أي قرار قد يؤثر على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد وحضر عن اتحادات أصحاب الأعمال ممثلون عن اتحاد شركات التامين واتحاد أصحاب الفنادق واتحاد مستوردي الأدوية وأصحاب الصيدليات واتحاد المصارف واتحاد تجار وعصنعي المواد الغذائية،

■ الاجتماع يستهدف مناقشة مقترح قرار بمنع إصدار تصريح العمل والتجديد والتحويل للعمالة فوق 65 عاماً

تنظمت الغرفة لقاء جمع بين ممثلي الهيئة العامة للقوى العاملة وممثلي اتحادات أصحاب الأعمال النوعية لمناقشة مقترح قرار بمنع إصدار تصريح العمل والتجديد والتحويل للعمالة التي بلغت من العمر (65) عاماً، وفي بداية اللقاء رحب حمد جراح العمر نائب مدير عام الغرفة بالحضور من الجانبين، وبين أن الغرفة بصفتها الجهة الأكثر تمثيلاً للقطاع الخاص الكويتي تحضر دأماً على الجمع بين الاتحادات وبين الجهات



جانب من مشاركة بيتك في المعرض

الحياة والتعامل مع المجتمع، بما يساهم في تنشئة جيل واع ومدرّك لطبيعة العصر وعوامل النجاح والنمو في الحياة العملية والاجتماعية، ليكون مساهماً في خدمة وطنه ومجتمعه عملية أخلاء ناجحة. كما نظم البيت عملية أخلاء في فرعي الفحصيل وغرناطة المصرفين، ضمن الحرص الدائم على الإبقاء على الجاهزية الأمنية، والتأكد على الاستعدادات للتعامل مع حالات الطوارئ، وتعزيز ثقافة الأمن والسلامة لدى الموظفين وعلاء «بيتك»، حيث يتم الترتيب لعدد من عمليات الأخلاء الوهمي ضمن الخطة السنوية لإدارة الأمن والسلامة. وقد بدأت عمليات الأخلاء باستعدادات مسبقة، منها إبلاغ الجهات الرسمية المعنية مثل الإدارة العامة للأطفاء والإسعاف للحضور والمشاركة كأحد صور التابعة والتقييم

وركز المعرض على إبراز نشاط الأندية بمختلف مجالاتها الرياضية والحرية والترفيهية والتعليمية التي تعنى بالأبناء حتى سن 18 عاماً، وضم نحو 40 نادياً رياضياً وحضانة متخصصة، بالإضافة إلى مراكز خاصة بـ ذوي الاحتياجات الخاصة، وأرويس خاصة بالشاريع الصغيرة، ما ميّن المعرض بالتنوع من حيث الأنشطة، حيث تستعرض الحضانات وسائل تنمية المهارات والحس الإبداعي، وقدمت النوادي المتخصصة بشؤون الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة تعريفاً ببرامجها وأنشطتها الخاصة بالأطفال وإطلاع أولياء الأمور على بعض الأنشطة والمهارات تعود على الشراء بالنفع والفائدة. وقد أعرب زوار المعرض عن تقديرهم وأعجابهم لما لمسوه من خلال التفاعل مع المشاركين، من حرص وسعي كبيرين إلى توفير تنشئة سليمة للطفل ونوعية مداركة في مواجهة

عمومية «الصناعات الوطنية» تقر توزيع 10 في المئة نقداً على المساهمين

الربع الأول من عام 2018. وأنهى سهم «صناعات» جلسة أمس ببورصة الكويت مسكناً عند سعر 160 فلساً متصدراً نشاط الكميات والبورصة، فيما لم يشهد السهم أي تعاملات يسوق دبي المالي.

الشهر، وحققت الشركة أرباحاً سنوية للعام الماضي بقيمة 24.16 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 24.19 مليون دينار في عام 2016. ويناقش مجلس إدارة الشركة، يوم الاثنين 14 مايو الجاري، البيانات المالية

وقالت «صناعات» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن الأرباح لنستحق للمساهمين للمقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق في 24 مايو 2018، على أن يتم توزيع الأرباح يوم 31 من ذات

أقرت عمومية شركة الصناعات الوطنية القليضة، الدرجة بورصتي الكويت ودبي: توصية مجلس الإدارة بتوزيع 10% أرباحاً نقدية عن عام 2017، بواقع 10 فلس كويتي لكل سهم.

عمومية «الوطنية العقارية» تقر توزيع 10 أسهم مجانية

مليون دينار. وأنهى سهم «وطنية» جلسة أمس بالبورصة مرتفعاً بنسبة 4.63% عند سعر 113 فلساً، وذلك بتداول 734 سهم بقيمة 80 دينار تقريباً.

على أن يتم توزيع الأرباح يوم 7 من ذات الشهر، وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 10.6 مليون دينار خلال عام 2017 بتراجع 34.3% عن قيمتها عام 2016 البالغة 16.1

لكل 100 سهم. وقالت «وطنية» في بيان للبورصة الكويتية، أمس، إن الأرباح تستحق للمساهمين للمقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق في 4 يونيو 2018،

أقرت عمومية الشركة الوطنية العقارية في اجتماعها الذي انعقد أمس الخميس، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 10% من رأس المال عن العام الماضي، بواقع 10 أسهم

أرباح «فيفا» الفصلية تتراجع إلى 11.57 مليون دينار

عام 2017. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن تراجع أرباح الفترة بسبب انخفاض في السوق وبالنسبة من تحقيق إيرادات مرتفعة، تمكن الشركة من المحافظة على صافي الربح وتحقيق ربحية للسهم بقيمة 23 فلساً. وحققت «فيفا» أرباحاً بقيمة 40.09 مليون دينار في العام الماضي، مقابل أرباح بنحو 39.81 مليون دينار في عام 2016، بنمو طفيف نسبته 1%.

انخفضت البيانات المالية لشركة الاتصالات الكويتية (فيفا) تراجع أرباح الربع الأول من العام بنحو طفيف نسبته 0.3% على أساس سنوي. وحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، بلغت أرباح الفترة 11.57 مليون دينار (38.42 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 11.6 مليون دينار (38.51 مليون دولار) للربع الأول من